

## الفصل الأول

الاستثمار ، ومثال ذلك السلع والخدمات الرأسمالية أو الإنتاجية التي تتطلبها عملية الاستثمار الإنتاجي .

2- ادخارات نقدية : والتي ينبغي أن تتاح لتمويل عملية الاستثمار أي التمويل لاستخدام المدخرات العينية التي تتمثل بالموارد الحقيقية التي يتطلبها الاستثمار وهذه الادخارات النقدية هي الجزء من الدخل القومي النقدي الذي لا يستخدم لإغراض الاستهلاك ، والذي يتم ادخاره من أجل استخدامه في تمويل الاستثمار الإنتاجي .

وان من الضروري توفر كل من الادخارات العينية والادخارات النقدية حتى يتحقق الاستثمار المطلوب من أجل القيام بالنشاطات الاقتصادية واستمرارها وتوسعها ، وذلك لان توفر الادخارات العينية بدون توفر الادخارات النقدية لا يمكن أن يتحقق معه استخدام الموارد العينية التي يتم ادخارها في الاستثمار أي إنها تبقى بدون استخدام وخارج إطار الانتفاع الاقتصادي منها نتيجة عدم توفر الموارد أي الادخارات النقدية اللازمة لتمويل عملية استخدام الموارد أو المدخرات العينية هذه ، وتتحقق بذلك حالة الركود في الاقتصادي ، في حين أن توفر الموارد أي الادخارات النقدية بدون توفر القدر الكافي من الموارد أي الادخارات الحقيقية أو العينية يؤدي إلى زيادة الطلب النقدي الناجم عن زيادة الادخارات والموارد النقدية على الموارد العينية المحدودة المدخرة ، وهذا يرفع أسعارها ، وينتقل ارتفاع الأسعار هذا من هذه المجالات إلى المجالات الأخرى في الاقتصاد بحكم الترابط بين مجالات الاقتصاد المختلفة ، وهو يقود إلى تحقق حالة التضخم في الاقتصاد